

تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية مساهمة خاصة

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
م.م. سلامة إبراهيم علي / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص

يتناول هذا البحث الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية ، ولا سيما معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة " . وتتركز مشكلة البحث في وجود مؤشرات داخلية وخارجية بشأن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في العديد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مما يتطلب تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة " ذات الصلة بالإبلاغ المالي عن خسائر انخفاض قيمة تلك الأصول نظرا لما لذلك الانخفاض من تأثير في بعض المؤشرات المالية ، إذ تساعد تلك المؤشرات المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المستقبلية والتنبؤ بالوضع المالي وقدرة تلك الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية أو المحافظة على الأرباح الحالية ، وعليه يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة " وبيان تأثيره في بعض المؤشرات المالية في الشركة عينة البحث . وقد بينت نتائج البحث وجود علاقة بين الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في القوائم المالية وبين بعض المؤشرات المالية ذات الصلة ، إذ أن هناك تأثير جوهري للإبلاغ عن خسائر انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في الشركة عينة البحث في بعض المؤشرات المالية وذلك بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة " ويظهر ذلك جلياً من خلال بيان تأثير نسب التغير للمؤشرات المالية في القوائم المالية لتلك الشركة قبل التعديل وبعد التعديل.

المصطلحات الرئيسية للبحث / انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة - وحدة توليد النقد - المؤشرات المالية.



مجلة العلوم

الاقتصادية

والإدارية

المجلد ٢١ العدد ٨٣

* البحث مستل من أطروحة الدكتوراه

المقدمة

لقد اهتمت الأدبيات المحاسبية والإصدارات المهنية حتى وقت قريب بقياس الأصول غير المتداولة على أساس ثمن التكلفة عند الاقتناء ومن ثم الإفصاح عن أقيامها الدفترية في السنوات التالية لتاريخ الاقتناء لتبرير الهدف من اقتناء تلك الأصول المتمثل باستخدامها في العمليات التشغيلية وليس لإعادة بيعها خلال سنة مالية أو دورة تشغيلية أيهما أطول، إلا أن ظهور مؤشرات داخلية وخارجية تنذر بانخفاض منفعة الأصول غير المتداولة وقدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية يتطلب الأخذ في الحسبان الفجوة ما بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة الدفترية لتلك الأصول والإبلاغ عن تأثيراتها في القوائم المالية وهو ما يعرف بالإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة (*Impairment*). وهذا يتطلب تحديد مقدار الإنخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة تحقيق المتطلبات الأساسية لإختبارها ومن بينها تحديد مؤشرات إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة الواردة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة".

ويؤثر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الشركات والإعتراف بخسائر الإنخفاض في القوائم المالية في جودة الإبلاغ المالي وبعض المؤشرات المالية ذات الصلة ، إذ يتطلب تقييم أداء الشركة استخدام بعض المؤشرات المالية ، عليه فإن إعداد القوائم المالية دون الأخذ في الحسبان خسائر إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة دليل على أن المستخدم سوف يتوجه نحو تفسير المؤشرات المالية المبنية أساساً على القوائم المالية قبل التعديل ويقوم ببناء قراراته على هذا الأساس، بينما يمكن اعتماد القوائم المالية بعد التعديل وفقاً لإعتبارات إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة من تقديم مؤشرات مالية أفضل وقد يؤدي ذلك إلى تغيير سلوكه بإتجاه صنع قرار مختلف.

هذا ويتضمن البحث المحاور الآتية:

أولاً: منهجية البحث ودراسات سابقة.

ثانياً: مفهوم الإبلاغ المالي عن إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وتأثيره في بعض المؤشرات المالية.
ثالثاً: تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الشركة عينة البحث وتحليل النتائج.

رابعاً: الإستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

١. مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في وجود مؤشرات داخلية وخارجية بشأن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة* في العديد من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولا سيما الشركة عينة البحث والمتمثلة بشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة - مساهمة خاصة ، ومدى التزام تلك الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" ذات الصلة بالإبلاغ المالي عن خسائر انخفاض قيمة تلك الأصول نظراً لما لذلك الانخفاض من تأثير في بعض المؤشرات المالية. عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

أ. هل هناك مؤشرات لإنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في الشركة عينة البحث.

ب. هل تطبق الشركة عينة البحث معيار المحاسبة الدولي ٣٦ بشأن الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة.

ج. هل يؤثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الشركة عينة البحث في بعض مؤشرات المالية.

٢. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

أ. تسليط الضوء على مفهوم انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة.

ب. تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" وبيان تأثيره في بعض المؤشرات المالية للشركة عينة البحث.

٣. فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وبين بعض المؤشرات المالية ذات الصلة".

٤. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في عرض أسلوب المعالجة المحاسبية لإنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة نتيجة المؤشرات الداخلية والخارجية في ظل التغيرات الاقتصادية والقانونية والتقنية وتحديد تأثير الإعراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والإبلاغ عنها في القوائم المالية للشركة عينة البحث في بعض المؤشرات المالية التي تم احتسابها في ضوء معلومات القوائم المالية قبل وبعد التعديل لتحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في تلك المؤشرات جراء الإعراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والإبلاغ عنها.

* تمثل الأصول الثابتة ، والشهرة ، والأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة على وفق ما جاء في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة".

٥. مجتمع البحث وعينته

يمثل مجتمع البحث الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتوفر عنها مؤشرات خارجية وداخلية تدل على انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة، وتم اختيار عينة البحث والمتمثلة بشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة (مساهمة خاصة) من مجتمع البحث بشكل عمدي والتي تتوفر فيها المؤشرات الخارجية والداخلية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٦) "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة".

ثانياً: دراسات سابقة

١. دراسات عربية

أ. دراسة (عابد : ٢٠٠٦) " دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية : دراسة تطبيقية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية الاعتراف والإفصاح عن قيمة الأصول الثابتة المنخفضة انخفاضاً حاداً في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ، وقد تمثلت نتائج الدراسة الميدانية في أن الأصول الثابتة والشهرة المرتبطة بالأصل يتم تسجيلها والإفصاح عنها في القوائم المالية بما لا يزيد عن قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع الوحدة الاقتصادية استردادها من استخدام الأصل خلال عمره الإنتاجي المتبقي حتى الوصول بالأصل الثابت إلى مرحلة الاستغناء عنه، ويتم قياس ومعالجة الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة والشهرة المرتبطة بالأصل الثابت على أساس معقول وثابت.

ب. دراسة (الفلاح والحسناوي ٢٠٠٧) بعنوان " اختبار فساد الأصول طويلة الأجل " دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية.

هدفت الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق اختبار فساد الأصل للأصول طويلة الأجل في البيئة العراقية وتحديد المتطلبات الأساسية للتطبيق للوصول إلى فهم أفضل لهذا الأسلوب والوقوف على أهم الصعوبات أو العقبات التي ترافق تطبيقه. وتوصلت الدراسة إلى أن أسلوب اختبار فساد الأصل أداة لتحسين عملية القياس والإبلاغ المالي من خلال تقليل الآثار السلبية للتغير في الظروف الاقتصادية والقانونية على القيمة الاقتصادية للأصول طويلة الأجل مما يؤدي إلى تحسين قيمة المعلومات التي تقدمها الكشوفات المالية لمستخدمي المعلومات عموماً.

ج. دراسة (الريشاني ٢٠٠٧) بعنوان " انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سوريا " هدفت الدراسة إلى تناول مفاهيم محاسبية انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل من وجهة نظر معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية والمقارنة بينهما فضلاً عن تطبيق محاسبية انخفاض القيمة في الشركات السورية سواء كانت عامة أم خاصة وتوصلت الدراسة إلى تحديد للفروق الأساسية بين محاسبية انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى فضلاً عن ان محاسبية انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل غير مطبقة في القطاعين العام والخاص في سوريا لعدة أسباب أهمها غياب السوق المالية والتزام شركات القطاع العام بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الذي لا يتطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة.

٢. دراسات أجنبية

أ. دراسة (Putra :2008) "Accounting For Impairment Of Long—lived Asset (Fixed Asset & Property)"

هدفت الدراسة إلى بيان المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل والاعتراف بالخسارة الناجمة عنها استناداً إلى نوع الملكية، وأكدت الدراسة على تحليل وقياس انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل المتعاقد عليها والمستخدمه وخطوات اختبار انخفاض قيمة الأصول وفقاً للمعيار 144، واستنتجت بان انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل يتطلب الإقرار بخسارة انخفاض القيمة سواء الغرض من الاقتناء هو البيع أو الإستخدام وان خسارة الانخفاض مقابل خسارة بيع الممتلكات له أهمية خاصة بالنسبة للشركات التي تستخدم التمويل من العمليات التشغيلية وعند تسوية صافي الدخل للوصول إلى الدخل من العمليات التشغيلية لا يتم إضافة خسارة الانخفاض مرة أخرى ومع ذلك يتم إضافة الخسارة الناتجة عن بيع الممتلكات، وهكذا فان تصنيف الممتلكات بإضافة الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة تؤدي إلى تحقيق أرقام أداء عالي .

ب. دراسة (Richard, Gore, and Paul : 2010) "Fair Value Measurement and the Impairment of Long-Term Assets"

أوضحت الدراسة كيفية استخدام معيار جديد لقياس القيمة العادلة (SFAS 157) مع الأصول المختلفة عند الاقتناء ومن ثم اختبار انخفاض قيمتها، وعرضت الدراسة مدخلين رئيسين لقياس القيمة العادلة (السوقية والدخل) بموجب هذين المدخلين يتم احتساب القيمة العادلة لمجموعة متنوعة من الأصول تسمى وحدة توليد النقد وتتضمن الأوراق المالية والممتلكات والمصانع والمعدات والعقارات قيد التطوير والشهرة ، وهكذا فإن هذه الدراسة توضح التفاعل بين قياس القيمة العادلة واختبار انخفاض القيمة لإعطاء فهم عن كيفية استخدام قياس القيمة العادلة للأصول وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP للأصول التشغيلية .

ج. دراسة (Elizabeth A.2012) "Long-Lived Asset Impairments and Future Performance under US GAAP and IFRS".

بحثت هذه الدراسة قدرة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الأمريكية GAAP وفي إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS مما يساعد على الاستثمار في الأصول غير المتداولة التشغيلية مع توقعات توليدها منافع مستقبلية، وتهدف هذه الدراسة إلى الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في ظل مختلف الأطر المفاهيمية المحاسبية سواء كانت ذات صلة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الأمريكية GAAP أو معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في ظل معايير الإبلاغ المالي IFRS تشير إلى معلومات أكثر منفعة منه في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الأمريكية GAAP.

هذا ويأتي البحث الحالي في إضافة علمية متواضعة ومكملة للدراسات السابقة ويتميز في كونه يركز على بيان تأثير الإبلاغ المالي عن خسائر انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية للشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولا سيما الشركة عينة البحث.

المحور الثاني/ مفهوم الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وتأثيره في

بعض المؤشرات المالية

أولاً: مفهوم الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة

لمفهوم انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة جذوره في الفكر المحاسبي وعلى مستوى الممارسات المحاسبية، فعندما تتعرض الأصول غير المتداولة إلى تقادم جزئي يتردد المحاسبون في تخفيض المقدار المرحل لتلك الأصول بسبب صعوبة الوصول إلى أقيامها العادلة والتي ينبغي أن لا تكون اجتهادية أو اعتباطية، وإذا ما قررت الوحدة الاقتصادية تخفيض قيمة أصولها غير المتداولة في مثل هذه الحالات سوف يظل هناك تساؤل قائم حول مقدار هذا التخفيض . (Kieso, ٢٠٠٩: 551)

وتقتني الوحدة الاقتصادية الأصول غير المتداولة لأن القيمة المستقبلية للمنافع المتوقع الحصول عليها من استخدام تلك الأصول تفوق أو تساوي تكاليفها، وبعبارة أخرى فإن استخدام الأصل غير المتداول يسهم في توليد منافع مستقبلية للوحدة الاقتصادية، وفي أية لحظة زمنية من عمر الأصل غير المتداول إذا ما ظهر أن القيمة المستقبلية للمنافع المتوقعة المتبقية للأصل تقل بدرجة مهمة نسبياً عن قيمتها الدفترية، عندئذ فإن قيمة الأصل غير المتداول أو مجموعة الأصول غير المتداولة تعد ذات أقيام منخفضة. وقد قُدمت تعريفات عديدة لإنخفاض أقيام الأصول ومنها الأصول غير المتداولة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة بأنه " مقدار زيادة القيمة الدفترية للأصل على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (غير المخصومة) لذلك الأصل " (FASB, 2001, SFAS144).

ويتفق القاضي وآخرون مع ما جاء انفا إذ " أنه وفي أي وقت تشير الأحداث والتغيرات في الظروف إلى أن المبلغ المرحل للأصل غير المتداول قد لا يكون قابلاً للإسترداد وينبغي على الوحدة الاقتصادية القيام بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام ذلك الأصل والتخلص النهائي منه، فإذا كانت تلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وغير المخصومة وقيل الضريبة أقل من القيمة المرحلة لذلك الأصل عندها تلتزم الوحدة الاقتصادية بالإعتراف بخسارة إنخفاض القيمة، وتقاس خسارة إنخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ المرحل للأصل غير المتداول وقيمه العادلة، أما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية غير المخصومة المتوقعة للأصل غير المتداول أكبر من قيمته المرحلة فإن القيمة المرحلة لذلك الأصل تعد مستردة وليس هناك خسارة إنخفاض قيمة" (القاضي وآخرون، ٢٠٠١: ٢٢٢).

كما عرف Kevin إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة بأنه " فقدان محتمل في قيمة الأصول غير المتداولة من شأنه أن يبرر إظهارها بقيمة منخفضة في قائمة المركز المالي بسبب حدوث شيء ما بشكل دائم أدى إلى الحد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من استخدام تلك الأصول" (Kevin, et al, 2003:66).

وكذلك عرف Michelle إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة على أنه "تناقص في الجودة وقوة التحمل ومبلغ أو قيمة الأصول غير المتداولة، تلك الأصول التي قد تكون عرضة لإنخفاض القيمة الناتجة من عوامل عديدة منها سوء الإدارة، أو منافسة جديدة، أو إبتكارات تكنولوجية" (Michelle, 2007, p: 1).

ويشير Kieso إلى انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة بأنه "الوضع الذي يكون فيه المبلغ المرسل للأصول غير المتداولة غير قابل للتغطية مما يلزم الوحدة الاقتصادية بأن تخفض قيمة تلك الأصول" (551 Kieso, ٢٠٠٩).

ويرى Anderson أن "الإنخفاض المفاجئ في قيمة الأصول غير المتداولة يحدث عندما يكون الإندثار والإطفاء غير قادر على خفض كبير في القيمة الدفترية لتلك الأصول مقارنةً بالقيمة السوقية أو القيمة العادلة" (Anderson, 2010: 3). ويرجى Anderson وعلى وفق التعريف السابق إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة إلى أسباب تعود إلى سوء تقدير العمر النافع لتلك الأصول، فضلا عن طريقة احتساب الإندثار أو الإطفاء، فعند توزيع تكلفة الأصل غير المتداول على سنوات العمر النافع لذلك الأصل والمقدر بشكل أكثر مما ينبغي فإن قسط الإندثار يحتسب بأقل من اللازم، ومن ثم يؤدي إلى إظهار القيمة الدفترية بأكثر من حقيقتها، وهذا يتطلب فقط إجراء بعض التعديلات وإعادة التقديرات اللازمة ومن ثم إجراء تسويات قيادية بالفروق ويتم ذلك عند وجود دليل أو مؤشر على إنخفاض قيمة الأصل غير المتداول، وترى الباحثتان بأن التعريف المقدم من قبل Anderson قد ابتعد عن المعنى المطلوب لإنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والمتضمن إنخفاض في المنافع المستقبلية المحتملة الناتجة عن استخدام تلك الأصول مقارنة بقيمتها الدفترية، وأن هذا الإنخفاض ناتج عن وجود مؤشرات خارجية وداخلية كما سيتضح لاحقا. وكذلك عرف Beavon إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة بأنه "الإنخفاض غير المتوقع في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمة المحتملة للأصل غير المتداول أو وحدة توليد النقد مما يولد خسائر إنخفاض القيمة تتمثل بالفارق بين القيمة المرحلة للأصل غير المتداول (وتعرف أيضاً القيمة الدفترية) وقيمتها القابلة للإسترداد (وتعرف أيضاً القيمة السوقية)" (Beavon, 2011: 3).

ويقصد بالقيمة الدفترية للأصل غير المتداول وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36 ، القيمة التي يظهر بها الأصل في قائمة المركز المالي بعد طرح الإندثار المتراكم وخسائر الإنخفاض المتراكم، ويقصد بالقيمة القابلة للإسترداد القيمة العادلة ناقصاً مصروفات البيع أو قيمته المستخدمة أيهما أعلى، ويقصد بالقيمة العادلة، القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل غير المتداول أو وحدة توليد نقد بموجب عملية تفاوضية وعلى أساس تجاري بين أطراف راغبة وذوي معرفة مطروحا منها تكاليف البيع، ويقصد بوحدة توليد النقد بأنها أصغر مجموعة من الأصول غير المتداولة القابلة للتحديد التي تولد تدفقات نقدية داخلية من الإستخدام المستمر والتي هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول غير المتداولة الأخرى أو مجموعات الأصول غير المتداولة، أما القيمة المستخدمة فهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي يتوقع أن تنشأ من الإستخدام المستمر لأصل غير متداول ومن تكاليف التخلص منه في نهاية عمره النافع.



تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية- مساهمة خاصة

وتكاليف التخلص هي التكاليف الإضافية التي يمكن ربطها أو تنسبها مباشرة بالتخلص من الأصل غير المتداول أو من مجموعة الأصول غير المتداولة بإستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل) (Hami et al, 2012:12)* .

ثانياً : تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية

تعد النسب المالية من المؤشرات الأكثر شيوعاً والتي يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء الشركة ، وتساعد المؤشرات المالية المستخدمين في إتخاذ قراراتهم المستقبلية والتنبؤ بالوضع المالي وقدرة تلك الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية أو المحافظة على الأرباح الحالية، وعلى الرغم من وجود أنواع مختلفة من النسب المالية إلا أن التركيز في هذا البحث سيكون حول مؤشرات مالية معينة ذات صلة بموضوعه ووفقاً لما يأتي : (الشيخ، فهمي مصطفى، ٢٠٠٨ : ٤٥)، (العامري، ٢٠٠١ : ١٢٠)، (Gitman, 2003:2)، (Scatt) (& Brigham, 2000,65)

١. مؤشرات النشاط (إدارة الموجودات)

وتقيس هذه المجموعة من المؤشرات كفاءة إدارة الشركة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الإستثمار في مجموعات رئيسة من الأصول أو الأصول ككل، كما وتعرف أيضاً بنسب إدارة الأصول لكونها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، ولعل أكثر مؤشرات النشاط التي تنسجم مع هدف البحث الحالي هي :

أ. معدل دوران الأصول الثابتة

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استخدام أصولها الثابتة لأجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان مرتفعاً يدل على الإستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة (قوة إستغلال الشركة لأصولها الثابتة)، وإن إنخفاضه يدل على عدم إستغلال الأصول الثابتة بكفاءة وإنعدام التوازن بين المبيعات وحجم الإستثمار في الأصول الثابتة، وتستخرج هذه النسبة بتقسيم صافي المبيعات على الموجودات الثابتة.

ب. معدل دوران مجموع الأصول

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في إدارة إجمالي الأصول لتوليد الإيرادات، وإن إرتفاع النسبة يدل على الإستخدام الكفء للأصول لتوليد الإيرادات، ويدل إنخفاضها على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافي بالمقارنة مع حجم الإستثمار (أي عدم إستغلال الشركة وإنتفاعها بكامل أصولها)، ويتم إحتساب معدل دوران مجموع الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول.

* للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة : المشهاني وعلي ، دور الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في تعزيز خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية- مدخل تحليلي، ص ٨-١٠ ، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ٢٠١٤ .

٢. مؤشرات الربحية

وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية، وتعد الربحية أمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي تسهم في تحقيق تلك الأرباح لذا فإن توجيه الجهد نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة سوف يحقق أفضل عائد ممكن للمساهمين، ومن مؤشرات الربحية ما يأتي :

أ. مؤشر صافي الربح

ويقيس قدرة المبيعات على توليد صافي الربح، ويتم إحتسابه عن طريق قسمة صافي الربح على صافي المبيعات، وكلما زادت هذا المؤشر كلما كان ذلك أفضل.

ب. معدل العائد على الاستثمار (الأصول)

ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، ويتم إحتسابه عن طريق قسمة صافي الربح على مجموع الأصول (الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة والأصول الأخرى) ، وكلما زاد المؤشر كلما كان أفضل.

ج. معدل العائد على حق الملكية

ويتم إحتسابه عن طريق قسمة صافي الربح على حق الملكية، وإن إرتفاع هذا المعدل هو دليل على كفاءة الإدارة والذي عادة ما يفضل المالكون.

د. القدرة الإيرادية الأساسية

وتعكس مدى اسهام الأصول في توليد الربح التشغيلي، ويتم احتسابها من حاصل قسمة الربح التشغيلي على إجمالي الأصول.

٣. مؤشرات التقويم

وتعد ذات أهمية لحملة الأسهم للمستثمرين الحاليين والمحتملين في الأسهم ولمحللي الأوراق المالية لمصارف الاستثمار فضلا عن الدائنين، ويهم حملة الأسهم معرفة تأثير أداء الشركة في الدخل الناتج عن استثماراتهم في أسهم الشركة وقياس العائد على الاستثمار في الأسهم ويهم محللو الأوراق المالية ومصارف الاستثمار تحليل أداء الشركة وتحديد تأثيره في قيمة السهم وذلك بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لزيائهم وتحديد السعر المناسب لإصدارات الأسهم العادية الجديدة ، وتعد مؤشرات التقويم مهمة للدائنين الذين يهمهم أن تكون قيمة أسهم الشركة أكبر ما يمكن باعتبار أن حقوق الملكية هامش أمان لتغطية ديون الشركة علاوة على ذلك فإن مؤشرات التقويم مهمة لإدارة الشركة وذلك لقياس تأثير أداءها في أسعار الأسهم العادية في السوق المالية ولا سيما وأن هدفها هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم ، ومن هذه المؤشرات :

أ. ربحية السهم الواحد

تمثل حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة عند إعداد القوائم المالية وتحتسب من تقسيم صافي الأرباح على عدد الأسهم المصدرة.

ب. القيمة الدفترية للسهم

تقيس القيمة الدفترية للسهم القيمة التاريخية لذلك الجزء من أصول (استثمارات) الشركة الذي جرى تمويله بأموال الملكية، أي نصيب كل سهم من رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار الناتجة عن إصدارات جديدة لأسهم عادية بسعر يفوق القيمة الإسمية للسهم ، وهو مؤشر للحد الأدنى الذي ينبغي أن تكون عليه قيمة السهم في السوق المالية، ويتم احتساب هذه النسبة من تقسيم حق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدر.

٤. مؤشرات إدارة المديونية أو الرافعة المالية

وتستخدم لتحديد مدى اعتماد الديون في الهيكل المالي للشركة وإن زيادة نسبة التمويل المقترض تدل على أن الشركة أصبحت مرفوعة بشكل كبير، وتهم هذه النسبة كل من المالكين والدائنين إذ يفضل المالكون عادة تمويل استثمارات الشركة بنسبة كبيرة من تمويل الآخرين (الاقتراض) لأن ذلك سوف يخفض من حجم رأس المال المطلوب ويعظم العائد على حق الملكية ويحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على الشركة، ولكن الإقتراض يزيد من المخاطر المالية إذ يفضل الدائنون أن لا تتجاوز نسبة الإقتراض حدود معينة لتلافي احتمال عجز الشركة عن دفع التزاماتها تجاههم وسيخفض مستوى تغطية حقوق الملكية للديون عن الحد المقبول ومثل هذه التغطية مهمة جدا بالنسبة للدائنين لكونها تمثل هامش أمان لرفع الديون عند تعرض الشركة إلى المصاعب المالية لذا يتم رفع معدل الفائدة وفرض شروط مشددة على الشركة عند طلبها لتسهيلات ائتمانية إضافية، ومن هذه المؤشرات:

أ. المديونية (الاقتراض)

وتقيس نسبة تمويل مجموع الأصول من خلال الإقتراض ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لتأمين الحماية لهم وتقليل المخاطر المستقبلية، ويتم احتساب هذه النسبة بتقسيم إجمالي الديون (المطلوبات) قصيرة وطويلة الأجل على إجمالي الموجودات.

ب. الديون إلى حق الملكية

وتقيس مدى اسهام الدائنين في أصول الشركة بالمقارنة مع اسهام المالكين وأن اسهام المالكين بالجزء الأكبر يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة الشركة بتسديد التزاماتها، وتحسب بتقسيم مجموع المطلوبات على حق الملكية.

وسيتم احتساب المؤشرات المالية التي تمت الإشارة إليها انفا من واقع القوائم المالية للشركة عينة البحث قبل التعديل وبعد التعديل وذلك لبيان تأثير الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في القوائم المالية لتلك الشركة والموضحة في ملحق (٢) ، كما سيتم تحليل نتائج تلك المؤشرات بعد تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على تلك الشركة في المحور الاتي من البحث.

المحور الثالث / تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير

المتداولة" على الشركة عينة البحث وتحليل النتائج

ينطوي تقييم الأصول غير المتداولة بهدف تحديد مقدار الإنخفاض في قيمتها على تحديات كبيرة في الإبلاغ المالي إذ يتطلب مثل هذا التقييم التنبؤ بأداء تلك الأصول والتي غالباً ما تكون على مدى عدد من السنوات المستقبلية، وعادة ما يكون هذا التقييم مربك بسبب غياب القيم العادلة المتاحة للأصول غير المتداولة. هذا ويتطلب تحديد مقدار الإنخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة تحقيق المتطلبات الأساسية لإختبارها ومن بينها تحديد مؤشرات إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ " إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة".

وإستناداً إلى ما سبق قامت الباحثتان بإجراء مسح ميداني لعدد من الشركات الصناعية المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد وقع الإختيار على شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة/ مساهمة خاصة، وذلك لكون تلك الشركة تستخدم الأصول غير المتداولة عموماً والثابتة منها خصوصاً وبشكل كبير وتتوافر لديها المؤشرات التي تدل على انخفاض قيمة أصولها غير المتداولة، فضلاً عن توفر البيانات اللازمة للتطبيق العملي وبما ينسجم مع تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ الذي سيتم الإشارة إليه في ملحق (١) ، وعليه يتناول هذا الجزء من البحث نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط الشركة عينة البحث وأصولها غير المتداولة ومؤشرات إنخفاض قيمتها فضلاً عن خطوات تطبيق إختبار إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة فيها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ .

أولاً: نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث

تأسست شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية إستناداً إلى قانون الشركات ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٣٣٤٦ في ١٩/٤/١٩٨٩، ويقع مقر الشركة ومصنعها في منطقة أبي غريب/ بغداد. وتهدف الشركة وهي شركة مساهمة خاصة إلى دعم وتطوير الحركة الصناعية في العراق وتعزيز الاقتصاد الوطني في المجال الدوائي وتطويره، وللمضي في عملية التطوير قامت الشركة عينة البحث بزيادة رأسمالها ولمرات عديدة منذ تأسيسها سنة ١٩٨٩ إذ كان يبلغ حينئذ (٨.٠٠٠.٠٠٠) ثمانية ملايين دينار وأصبح لغاية سنة ٢٠١٢ (٣.٢٣٤.٦٣٣.٦٧٥) ثلاثة مليارات ومائتان وأربعة وثلاثون مليون وستمئة وثلاثة وثلاثون ألف وستمئة وخمسة وسبعون دينار، وقد تمت زيادة رأس المال في سنة ٢٠١٢ من خلال الاكتتاب وبنسبة ١٠٠% من الأسهم.

ثانياً: مؤشرات إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في الشركة عينة البحث

١. المؤشرات الخارجية

أ. ضعف القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية إذ يتم بيع المنتجات المنافسة بأسعار تنافسية أقل من أسعار منتجات الشركة عينة البحث وهذا يساعد على تصريف تلك المنتجات وبكميات أكبر من منتجات الشركة مما يضطرها إلى تخفيض أسعار منتجاتها، كما أن ظهور مبدأ المضاربة في السوق أدى إلى إستمرار الشركة بتخفيض أسعار منتجاتها، ويعد ذلك مؤشراً خطيراً على إنخفاض التدفقات النقدية الداخلة لها.

ب. عدم تفعيل القوانين التي تحمي المنتجات مثل قانون حماية العلامة التجارية وقانون الأمن الغذائي وقانون التعريفات الجمركية والإعفاء الضريبي والرسوم والدعم الحكومي لاستيراد المواد الأولية والأدوات الاحتياطية فضلاً عن قوانين أخرى للحد من تدفق المنتجات الأجنبية المنافسة وغياب دور الأجهزة الرقابية كالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

وعليه فإن التغيرات المهمة في البيئة التي تعمل فيها الشركة عينة البحث ولاسيما السوقية والقانونية والتي لها تأثيرات عكسية على تلك الشركات هي ما أكدت عليه المؤشرات المذكورة انفاً، تلك المؤشرات متضمنة في الفقرة (ب) من المؤشرات الخارجية الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" والتي تنص على التغيرات المهمة التي لها تأثيرات عكسية على الوحدة الاقتصادية خلال الفترة الحالية أو التغيرات المهمة المتوقع حدوثها في المستقبل القريب في البيئة (التكنولوجية، السوقية، القانونية، الاقتصادية) التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية أو في السوق الذي ينتمي إليه الأصل.

٢. المؤشرات الداخلية

أ. تقادم الآلات والمعدات الإنتاجية والأجهزة المختبرية وقلّة كفاءتها وارتفاع تكاليف صيانتها للشركات عينة البحث مع تقادم المكائن والقوالب المستخدمة في تصنيع المنتجات إذ أصبحت لا تتماشى مع التقدم التكنولوجي الحاصل في مجال الصناعة.

ب. تأكل الخزان المرتبط بالخطوط الإنتاجية والذي يعد جزءاً من وحدة توليد النقد في قسم الشراب لشركة المنصور للصناعات الدوائية والذي يتم استخدامه لأغراض الإنتاج.

ج. زيادة الإنفاق على خطوط الإنتاج الخاصة بمواد التجميل والمياه المعقمة في شركة المنصور للصناعات الدوائية مقابل ضعف وإنخفاض إنتاجيتها بسبب تلوّثها عن العمل.

د. إهمال العاملين في الخطوط الإنتاجية وبشكل مستمر في مصنع شركة المنصور للصناعات الدوائية وعدم مراعاة المعايير الصحية ذات الصلة مما سبب تلوث المنتجات المصنعة ومن ثم إعادة نسبة كبيرة منها إلى الشركة وعدّها تالفة بعد فحصها من وزارة الصحة.

وبناء على المؤشرات المذكورة انفاً بنوعها الخارجية والداخلية وتوافر الظروف المنطقية لإختبار الأصول غير المتداولة في الشركة عينة البحث سيتم في الفقرات اللاحقة عرض وتحليل نتائج تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الأصول غير المتداولة في تلك الشركة وذلك بإعتماد القوائم المالية لسنة ٢٠١٢.

ثالثاً: خطوات تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في الشركة عينة البحث

١. تحديد الأصل أو مجموعة الأصول غير المتداولة الخاضعة للاختبار
بناء على المؤشرات التي تم تحديدها في الفقرة ثانياً والتي تدل على وجود انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة للشركة عينة البحث سيتم في هذه الفقرة تحديد الأصل أو الأصول غير المتداولة التي يمكن إخضاعها لاختبار انخفاض القيمة، ونظراً لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المتولدة بشكل مستقل لكل خط إنتاجي أو لكل أصل من الأصول غير المتداولة في المصنع العائد إلى الشركة عينة البحث فضلاً عن عدم توفر تفاصيل عن تلك التدفقات في سجلات الشركة لئلا يتسنى تحديد التدفقات النقدية لكل خط أو أصل بصورة مستقلة، عليه يعد مصنع الشركة بأكمله وحدة توليد نقد. ويتكون المصنع بقسميه قسم الشراب وقسم الحبوب من مجموعة من الخطوط الإنتاجية التي تتضمن مجموعة من الأصول غير المتداولة، وتشمل تلك الخطوط ما يأتي:

أ. خط الشراب الأول الذي يتكون بدوره من خط السوائل وخط معالجة المياه وخط التعبئة وخط تجفيف القناني وماكنة الشراب وخدمات الشراب وملحقاته.

ب. خط الشراب الثاني الذي يتكون من ماكنة الشراب وملحقاته.

ج. خط الحبوب فإنه يتكون من ماكنة الحبوب والكبسول وخط تعبئة الكبسول وميزان كهربائي ومضخة وماكنة كيس وملحقاته.

د. خطوط إنتاجية أخرى في المصنع تشمل خط تعبئة المراهم وخط تعبئة المساحيق ومحطة الماء المقطر مع الملحقات.

هذا وتقوم الشركة عينة البحث بإثبات الأصول غير المتداولة وبالتحديد الأصول الثابتة في السجلات المحاسبية على الرغم من إمتلاكها لأصول غير ملموسة مثل العلامة التجارية.*

٢. تحديد القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المعرضة لانخفاض القيمة

تمثل القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد المتمثلة بالمصنع العائد للشركة عينة البحث كلفتها التاريخية مطروحا منها الإندثار المتراكم لتلك الوحدة، ويظهر الجدول (١) في وفيما يأتي القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المولدة للنقد والمتمثلة بالمباني والآلات والمعدات والمختبرات ومولدات الطاقة الكهربائية الخاصة بتشغيل الخطوط الإنتاجية وذلك بالاعتماد على بيانات سنة ٢٠١٢ والتي تدل على وجود مؤشرات لانخفاض القيمة فيها.

* تعد العلامة التجارية لشركة المنصور للصناعات الدوائية من الأصول غير الملموسة والمكونة داخلياً ولم يتم إثبات قيمتها في السجلات تمهيداً للإفصاح عنها سواء في القوائم المالية الأساسية أو في القوائم والكشوف الملحقة نظراً لصعوبة قياس المقابل الذي تدفعه الشركة أو تلتزم به كما في حالة الحصول على مثل هذه الأصول عند الشراء من الغير، فضلاً عن إتباع النظام المحاسبي الموحد الذي لا يتم بموجبه القياس والإعتراف بتلك الأصول.



تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية- مساهمة خاصة

الجدول (١)

القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المولدة للنقد (المبالغ بالدينار العراقي)

ت	نوع الأصل	التكلفة التاريخية	الإندثار المتراكم	القيمة الدفترية
١	المباني: - بناءة قسم الحبوب - بناءة قسم الشراب - بناءة المخازن - بناءة البورد والورشة وصيانة الآلات والمعدات ملحقة بقسمي الحبوب والشراب - المختبر الكيميائي - المختبر البيولوجي - محطة الماء	٨٥.١٢٥.٠٠٠ ٨٥.١٢٥.٠٠٠ ٥٦.٧٥٠.٠٠٠ ٤٨.٠٠٠.٠٠٠ ٢٠.٠٥٤.٩٤٠ ٢٠.٠٥٤.٩٤٠ ١٦.٠٠٠.٠٠٠	١٦.٢٠٣.٥٩٩ ١٦.٢٠٣.٥٩٩ ١٠.٨٠٢.٣٩٨ ٩.١٣٦.٨٣٠ ٣.٨١٧.٤٧٠ ٣.٨١٧.٤٧٠ ٣.٠٤٥.٦١٠	٦٨.٩٢١.٤٠١ ٦٨.٩٢١.٤٠١ ٤٥.٩٤٧.٦٠٢ ٣٨.٨٦٣.١٧٠ ١٦.٢٣٧.٤٧٠ ١٦.٢٣٧.٤٧٠ ١٢.٩٥٤.٣٩٠
	مجموع المباني	٣٣١.١٠٩.٨٨٠	٦٣.٠٢٦.٩٧٦	٢٦٨.٠٨٢.٩٠٤
٢	الالات والمعدات: أ. خط الشراب الأول: - خط السوائل - خط معالجة المياه - خط التعبئة - خط تجفيف القناني - ماكينة الشراب - خدمات الشراب - الإضافات	٢٠.١٥٩.٥٠٠ ٣٨.٩١٠.٠٠٠ ١.٨٣٥.٥٥٠ ٢.٤٧٠.٠٠٠ ١٠.٣١٧٩.٥٤٧ ٧٤.٢٥٩.٢٠٠ ١٠.١٥٠.٥٠٠	١٢.١٥٤.٢٧١ ٢٣.٤٥٩.٠٤٨ ١.١٠٦.٦٦٣ ١.٤٨٩.١٧٦ ٦٢.٢٠٧.٥٠٤ ٤٤.٧٦٩.٤٦٢ ٦١١.٩٧٩.٩١١	٨.٠٠٥.٢٢٩ ١٥.٤٥٠.٩٥٢ ٧٢٨.٨٨٧ ٩٨٠.٨٢٤ ٤٠.٩٧٢.٠٤٣ ٢٩.٤٨٩.٧٣٨ ٤٠.٣٠٧.٠٨٩
	المجموع	٣٤٢.٣١٥.٧٩٧	٢٠٦.٣٨٤.٠٣٥	١٣٥.٩٣١.٧٦٢
	ب. خط الشراب الثاني: - ماكينة الشراب - ملحقات - الإضافات	١٢٦.٩٤٧.٤١٢ ٥.٣٦٢.٠٠٠ ١٩٢.٧٠١.٠٠٠	٧٦.٥٣٧.٢٧٨ ٣.٢٣٢.٧٧٩ ١١٦.١٨٠.٤٦٩	٥٠.٤١٠.١٣٤ ٢.١٢٩.٢٢١ ٧٦.٥٢٠.٥٣١
	المجموع	٣٢٥.٠١٠.٤١٢	١٩٥.٩٥٠.٥٢٦	١٢٩.٠٥٩.٨٨٦
	ج. خط الحبوب: - ماكينة الحبوب - خط تعبئة الكبسول - ميزان كهربائي - متفرقة - مضخة - ماكينة كبس+ سبت أصابع	١٩٧.٢٠١.٣٧٤ ٥٧٠.٠٠٠ ٧٣.٠٠٠ ٧.٨٠٢.٩٠٠ ٣٣٢.٠٠٠ ١١٩.٢٠٣.٩٨٥	١١٨.٨٩٣.٧٦٩ ٣٤٣.٦٥٦ ٤٤.٠١٢ ٤.٧٠٤.٤١٠ ٢٠٠.١٦٥ ٧١.٨٦٨.٧٢٤	٧٨.٣٠٧.٦٠٥ ٢٢٦.٣٤٤ ٢٨.٩٨٨ ٣.٠٩٨.٤٩٠ ١٣١.٨٣٥ ٤٧.٣٣٥.٢٦١
	المجموع	٣٢٥.١٨٣.٢٥٩	١٩٦.٠٥٤.٧٣٦	١٢٩.١٢٨.٥٢٣
	د. خط تعبئة المراهم	١.٥٨٥.٠٠٠	٩٥٥.٦٠٥	٦٢٩.٣٩٥
	هـ. خط تعبئة المساحيق	٢.٩٢٥.٠٠٠	١.٧٦٣.٤٩٨	١.١٦١.٥٠٢
	و. خط الماء المقطر	٣٤.٤٨٦.٠٠٠	٢٠.٧٩١.٧٩٥	١٣.٦٩٤.٢٠٥
	المجموع	٣٨.٩٩٦.٠٠٠	٢٣.٥١٠.٨٩٨	١٥.٤٨٥.١٠٢
	مجموع الآلات والمعدات	١.٠٣١.٥٠٥.٤٦٨	٦٢١.٩٠٠.١٩٥	٤٠٩.٦٠٥.٢٧٣
٣	الأجهزة المختبرية	٣٥.٥٧٧.٠٨٦	١٤.٦٧١.٣٠٠	٢٠.٩٠٥.٧٨٦
٤	مولدات الطاقة الكهربائية	١٥٦.٩١٠.٠٠٠	٦٦.٦٨٧.٧٢٨	٩٠.٢٢٢.٢٧٢
	المجموع الكلي	١.٥٥٥.١٠٢.٤٣٤	٧٦٦.٢٨٦.١٩٩	٧٨٨.٨١٦.٢٣٥

الجدول من إعداد الباحثان إستنادا إلى سجل موجودات الشركة لسنة ٢٠١٢ *

* كافة الجداول التي سترد في هذا المحور بدون مصدر هي من إعداد الباحثان اعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها من الشركة عينة البحث.



تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية- مساهمة خاصة

يتضح من الجدول (١) المذكور انفا بأن القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث تبلغ (٧٨٨.٨١٦.٢٣٥) سبعمائة وثمانية وثمانين مليون وثمانمئة وستة عشر ألفاً ومئتين وخمسة وثلاثون دينار. وبعد تحديد القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد سيتم تحديد القيمة القابلة للإسترداد لتلك الوحدة وذلك في الخطوة الآتية.

٣. قياس القيمة القابلة لإسترداد وحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث

تعرف الفقرة ١٨ من معيار المحاسبة الدولي ٣٦ القيمة القابلة لإسترداد الأصول غير المتداولة على أنها القيمة العادلة لأصل أو وحدة توليد نقد مطروحا منها التكاليف لغاية البيع أو قيمة إستخدامها أيهما أعلى ويتطلب تحديد القيمة العادلة كقيمة قابلة للإسترداد للأصول غير المتداولة توفر سوق نشطة وجهازه لبيعها، إذ تعد الأسعار السوقية التي تحددها السوق التنافسية الأساس الأفضل لإحتساب القيمة العادلة لتلك الأصول، ونظراً لعدم وجود سوق نشطة وأسعار متاحة لبيع الأصول غير المتداولة للشركة عينة البحث يمكن من خلالها تحديد أسعارها وبدرجة معقولة من الدقة ولعدم وجود أساس لإجراء تقدير موثوق للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة، فضلا عن كون تلك الأصول لا تزال مستخدمة لأغراض الإنتاج ولا توجد نية لإدارة الشركة في بيعها فقد تم اعتماد قيمة إستخدام تلك الأصول بإتباع مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقعة من إستخدام وحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث وذلك لتحديد القيمة القابلة للإسترداد لتلك الوحدة، ويتطلب هذا المدخل تحديد صافي التدفقات النقدية المستقبلية والمتوقعة أن تولدها تلك الوحدة من الإستخدام المستمر خلال العمر المتبقي لها فضلا عن تحديد معدل الخصم المناسب.

ويوضح الجدول (٢) الآتي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وصافي التدفقات النقدية المستقبلية لوحدة توليد النقد في شركة المنصور للصناعات الدوائية والمتوقع الحصول عليها نتيجة إستخدامها في العمليات الإنتاجية خلال السنوات المتبقية من عمرها النافع والتي تم تقديرها من قبل الإدارة المالية في الشركة بما يعادل سبعة سنوات.

جدول (٢) // التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لوحدة توليد النقد في

شركة المنصور للصناعات الدوائية (المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة	التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة	صافي التدفقات النقدية المتوقعة
٢٠١٣	3.024.836.180	2.941.846.813	82.989.367
٢٠١٤	3.316.453.908	3.224.910.830	91.543.078
٢٠١٥	3.608.071.636	3.507.974.847	100.096.789
٢٠١٦	3.899.689.364	3.791.038.864	108.650.500
٢٠١٧	4.191.307.092	4.074.102.881	117.204.211
٢٠١٨	٤.٤٨٢.٩٢٤.٨٢٠	٤.٣٥٧.١٦٦.٨٩٨	١٢٥.٧٥٧.٩٢٢
٢٠١٩	٤.٧٧٤.٥٤٢.٥٤٨	٤.٦٤٠.٢٣٠.٩١٥	١٣٤.٣١١.٦٣٣
المجموع	٢٧.٢٩٧.٨٢٥.٥٤٨	٢٦.٥٣٧.٢٧٢.٠٤٨	٧٦٠.٥٥٣.٥٠٠

**الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

** للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة ملحق (٢) التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لشركة المنصور للصناعات الدوائية باستخدام تحليل السلسلة الزمنية وفقاً لنموذج الاتجاه الخطي Linear Trend

يتبين من الجدول (٢) المذكور انفا ان بأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية لوحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث بلغت (٧٦٠.٥٥٣.٥٠٠) سبعمائة وستين مليوناً وخمسمائة وثلاثة وخمسين ألفاً وخمسمائة دينار، وبعد الأخذ في الحسبان تقديرات الإدارة للقيمة المتبقية (قيمة الانقراض) في نهاية العمر الإنتاجي النافع لتلك الوحدة والتي تساوي صفراً، عليه يتم في الخطوة التالية إحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات وفقاً لمتوسط معدل الخصم المعتمد في المصارف المحلية لسنة ٢٠١٢ والذي يبلغ ٩ % * فضلاً عن معامل القيمة الحالية وفقاً لجدول القيمة الحالية ولمدة سبع سنوات.

ويوضح الجدول (٣) في أدناه القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة لوحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث.

جدول (٣)

القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة لوحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث (المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	صافي التدفقات النقدية المتوقعة	معامل القيمة الحالية على أساس معدل خصم ٩ %	القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية
٢٠١٣	82.989.367	0.91743	٧٦.١٣٦.٩٣٥
٢٠١٤	91.543.078	0.84168	٧٧.٠٤٩.٩٧٨
٢٠١٥	100.096.789	0.77218	٧٧.٢٩٢.٧٣٩
٢٠١٦	108.650.500	0.70843	٧٦.٩٧١.٢٧٤
٢٠١٧	117.204.211	0.64993	٧٦.١٧٤.٥٣٣
٢٠١٨	١٢٥.٧٥٧.٩٢٢	0.59627	٧٤.٩٨٥.٦٧٦
٢٠١٩	١٣٤.٣١١.٦٣٣	0.54703	٧٣.٤٧٢.٤٩٣
المجموع	٧٦٠.٥٥٣.٥٠٠	---	٥٣٢.٠٧٣.٦٢٨

وبناء على ما سبق فإن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لوحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث تبلغ (٥٣٢.٠٧٣.٦٢٨) خمسمائة واثنين وثلاثين مليوناً وثلاثة وسبعين ألفاً وستمئة وثمانية وعشرين ديناراً، وبالمقارنة مع قيمتها الدفترية والتي تم تحديدها في الجدول (١) وبمقدار (٧٨٨.٨١٦.٢٣٥) سبعمائة وثمانية وثمانين مليوناً وثمانمئة وستة عشر ألفاً ومائتين وخمسة وثلاثين ديناراً فإن خسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد تبلغ (٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧) مائتين وستة وخمسين مليوناً وسبعمائة واثنين وأربعين ألفاً وستمئة وسبعة دنائير ووفقاً لما يأتي:

$$\text{القيمة القابلة للإسترداد} - \text{القيمة الدفترية} = \text{خسارة انخفاض القيمة}$$

$$٥٣٢.٠٧٣.٦٢٨ - ٧٨٨.٨١٦.٢٣٥ = (٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧) \text{ دينار}$$

* البيانات المتعلقة بمتوسط معدل الخصم متاحة من دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع التابعة لديوان الرقابة المالية.

٤ . الإعراف بخسارة إنخفاض قيمة وحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث

يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٣٦ الإعراف بخسارة إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة عندما تكون قيمتها القابلة للإسترداد أقل من قيمتها الدفترية، ويتم الإعراف بتلك الخسارة في كشف الدخل وقد تبين من خلال الخطوة السابقة وجود خسارة في قيمة وحدة توليد النقد في الشركة عينة البحث بمقدار (٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧) مائتين وستة وخمسين مليوناً وسبعمائة واثنين وأربعين ألفاً وستمئة وسبعة دنانير ويتطلب ذلك إثبات المعالجة المحاسبية اللازمة من خلال إجراء قيد محاسبي يمثل جانبه المدين خسارة إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وجانبه الدائن يحمل به حساب مخصص الإندثار المتراكم (يوزع بالتناسب بين أصول وحدة توليد النقد)، ثم يتم غلق تلك الخسارة في حساب العمليات الجارية والتي بدورها تغلق في حساب الفائض المتراكم وفقاً للنظام المحاسبي الموحد والمعمول به في الشركة عينة البحث.

ومما سبق فإن حساب الفائض المتراكم قد تم تخفيضه بمقدار خسارة الإنخفاض في قيمة وحدة توليد النقد في الشركة أما مخصص الإندثار المتراكم فإنه يزداد بمقدار تلك الخسارة ويوزع مبلغه على أساس تناسبى بناء على القيمة الدفترية لكل أصل في وحدة توليد النقد، إذ يضاف مبلغ الخسارة إلى حساب مخصص الإندثار المتراكم القديم لإستخراج مخصص إندثار متراكم جديد ليتم طرحه من مبلغ التكلفة التاريخية وتحديد القيمة الدفترية الجديدة لوحدة توليد النقد، وفيما يأتي وصف لخطوات التوزيع التناسبي لخسارة إنخفاض قيمة وحدة توليد النقد على حساب مخصص الإندثار المتراكم لكل أصل في تلك الوحدة:

• استخراج نسبة القيمة الدفترية لكل أصل إلى مجموع القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد كما موضحة في الجدول (٤) في أدناه:

جدول (٤)

نسبة القيمة الدفترية لكل أصل إلى مجموع القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد (المبالغ بالدينار العراقي)

النسبة %	مجموع القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد	القيمة الدفترية للأصل	وحدة توليد النقد
٣٤%	٧٨٨.٨١٦.٢٣٥	٢٦٨.٠٨٢.٩٠٤	المباني
٥٢%	٧٨٨.٨١٦.٢٣٥	٤٠٩.٦٠٥.٢٧٣	الألات والمعدات
٣%	٧٨٨.٨١٦.٢٣٥	٢٠.٩٠٥.٧٨٦	الأجهزة المختبرية
١١%	٧٨٨.٨١٦.٢٣٥	٩٠.٢٢٢.٢٧٢	مولدات الطاقة الكهربائية

• توزيع خسارة إنخفاض القيمة البالغة (٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧) مائتان وستة وخمسون مليوناً وسبعمائة واثنان وأربعون ألفاً وستمئة وسبعة دنانير والتي أدت إلى زيادة مخصص الإندثار المتراكم على مخصص الإندثار المتراكم لكل أصل في وحدة توليد النقد وفقاً للنسب المحددة في الجدول (٥) الذي سبق الإشارة إليه:

الجدول (٥)

توزيع خسارة إنخفاض القيمة على مخصص الإندثار المتراكم لكل أصل في وحدة توليد النقد (المبالغ بالدينار العراقي)

وحدة توليد النقد	خسارة إنخفاض القيمة	النسبة %	حصة كل أصل من الخسارة
المباني	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧	٣٤%	٨٧.٢٩٢.٤٨٦
الألات والمعدات	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧	٥٢%	١٣٣.٥٠٦.١٥٦
الأجهزة المختبرية	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧	٣%	٧.٧٠٢.٢٧٨
مولدات الطاقة الكهربائية	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧	١١%	٢٨.٢٤١.٦٨٧
المجموع	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧		

• إضافة حصة كل أصل من خسارة إنخفاض القيمة والتي تم احتسابها في الجدول (٥) المذكور انفا إلى مخصص الإندثار المتراكم لكل أصل في وحدة توليد النقد لتحديد مخصص الإندثار المتراكم المعدل والذي بدوره يطرح من التكلفة التاريخية لكل أصل لإستخراج القيمة الدفترية المعدلة وفقا للجدول (٦) الاتي:

الجدول (٦) // القيمة الدفترية المعدلة لكل أصل في وحدة توليد النقد (المبالغ بالدينار العراقي)

وحدة توليد النقد	التكلفة التاريخية لوحدة توليد النقد	مخصص الإندثار المتراكم قبل التعديل	حصة كل أصل من الخسارة	مخصص الإندثار المتراكم بعد التعديل	القيمة الدفترية المعدلة
المباني	٣٣١.١٠٩.٨٨٠	٦٣.٠٢٦.٩٧٦	٨٧.٢٩٢.٤٨٦	١٥٠.٣١٩.٤٦٢	١٨٠.٧٩٠.٤١٨
الألات والمعدات	١.٠٣١.٥٠٥.٤٦٨	٦٢١.٩٠٠.١٩٥	١٣٣.٥٠٦.١٥٦	٧٥٥.٤٠٦.٣٥١	٢٧٦.٠٩٩.١١٧
الأجهزة المختبرية	٣٥.٥٧٧.٠٨٦	١٤.٦٧١.٣٠٠	٧.٧٠٢.٢٧٨	٢٢.٣٧٣.٥٧٨	١٣.٢٠٣.٥٠٨
مولدات الطاقة الكهربائية	١٥٦.٩١٠.٠٠٠	٦٦.٦٨٧.٧٢٨	٢٨.٢٤١.٦٨٧	٩٤.٩٢٩.٤١٥	٦١.٩٨٠.٥٨٥
المجموع	١.٥٥٥.١٠٢.٤٣٤	٧٦٦.٢٨٦.١٩٩	٢٥٦.٧٤٢.٦٠٧	١٠.٢٣٠.٢٨٨.٨٠٦	٥٣٢.٠٧٣.٦٢٨

ويوضح الجدول (٦) المذكور انفا مجموع القيمة الدفترية المعدلة لوحدة توليد النقد والبالغ (٥٣٢.٠٧٣.٦٢٨) دينار خمسمائة وإثنين وثلاثين مليوناً وثلاثة وسبعين ألفاً وستمائة وثمانية وعشرون دينار والتي تمثل القيمة القابلة لإسترداد تلك الوحدة والتي ستخضع للإندثار للمدد المستقبلية وعلى أساس منتظم على مدى العمر النافع المتبقي لتلك الوحدة. ويؤثر ما سبق من معالجات محاسبية في مضمون القوائم المالية للشركة عينة البحث والتي ستظهر بأقياماها المعدلة.

مما سبق يتضح وجود خسارة إنخفاض قيمة وحدة توليد النقد وبشكل جوهري للشركة عينة البحث ولها تأثير جوهري في القوائم المالية لتلك الشركة إذ أن تلك الخسارة ستقلل من الأرباح الظاهر أساساً في نتيجة نشاطها المتمثلة بكشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر فضلاً عن فائض العمليات الجارية المرحلة الأولى والثانية في كشف العمليات الجارية والتي ستعكس بدورها في قائمة المركز المالي وبالتحديد حقوق المساهمين علاوة على أن تلك الخسارة ستقلل من القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة والظاهرة في قائمة المركز المالي، كما أن خسارة إنخفاض القيمة ستقلل من الفائض القابل للتوزيع وعلى وفق النسب المحددة لكل من إحتياطي التوسعات والإحتياطي القانوني والفائض المتراكم وحصة ضريبة الشركات الظاهر في كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر، وسيتم إعداد وعرض القوائم المالية قبل وبعد التعديل للشركة عينة البحث بشكل مفصل في ملحق (٣).

رابعاً: تحليل النتائج

بعد تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الشركة عينة البحث تبين أهميته في عرض القوائم المالية وتحسين الإبلاغ المالي من خلال أسلوب المعالجة المحاسبية لإنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة، وتبين وجود مؤشرات عديدة خارجية وداخلية في تلك الشركة تدل على وجود انخفاض في قيمة تلك الأصول مما يلزم الإقرار بخسارة انخفاض قيمة أصولها غير المتداولة المولدة للنقد، والتي كان لها تأثير في بعض المؤشرات المالية للشركة عينة البحث.

إن إحدى المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستخدم هو تقييم أداء الشركة من كل النواحي سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية لذا فإنه عند إعداد القوائم المالية دون الأخذ في الحسبان انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة دليل على أن المستخدم سوف يتوجه نحو تفسير المؤشرات المبينة أساساً على القوائم المالية قبل التعديل ويقوم ببناء قراراته على هذا الأساس، بينما اعتماد القوائم المالية قبل وبعد التعديل وفقاً لإعتبارات انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة فضلاً عن إعطاء مؤشرات مالية مختلفة قد يؤدي ذلك إلى تغيير سلوكه باتجاه قرار مختلف.

وسيتيم إختبار فرضية البحث من خلال المقارنة بين المؤشرات المالية قبل وبعد تعديل القوائم المالية للشركة عينة البحث * باستخدام أسلوب التحليل المالي وكما سيأتي في الفقرة الآتية، فإذا كان التغيير جوهري دل ذلك على أن الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة قد قدم معلومات محاسبية مختلفة ومؤثرة في ذات الوقت على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

ويوضح الجدول (٧) الآتي بعض المؤشرات المالية قبل وبعد تعديل القوائم المالية ونسبة التغير لشركة المنصور للصناعات الدوائية:

جدول (٧)

بعض المؤشرات المالية قبل وبعد تعديل القوائم المالية ونسبة التغير لشركة المنصور للصناعات الدوائية

ت	المؤشرات المالية	قبل التعديل	بعد التعديل	نسب التغير
١	مؤشرات النشاط (إدارة الأصول):			
أ.	معدل دوران الأصول الثابتة	٣.٥ مرة	٤.٧ مرة	٣٤%
ب.	معدل دوران مجموع الأصول	٦٩ مرة	٧٢ مرة	٤%
٢	مؤشرات الربحية:			
أ.	نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات	١١%	٣%	٧٣%-
ب.	معدل العائد على الإستثمار (الأصول)	٧%	٢%	٧١%-
ج.	معدل العائد على حق الملكية	١٠%	٣%	٧٠%-
د.	القدرة الإيرادية (نسبة الربح التشغيلي إلى إجمالي الأصول)	٧%	٨%	١٤%
٣	مؤشرات التقويم:			
أ.	مؤشر ربحية السهم (نسبة صافي الربح إلى عدد الأسهم المصدرة)	١٢%	٤%	٦٧%-
ب.	القيمة الدفترية للسهم (نسبة حق الملكية إلى عدد الأسهم المصدرة)	١.٢٠	١.١٣	٦%-
٤	مؤشرات إدارة المديونية أو الرافعة المالية:			
أ.	نسبة المديونية (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول)	٢٢.٦%	٢٣.٨%	٥%
ب.	نسبة الديون إلى حق الملكية (إجمالي المطلوبات إلى حق الملكية)	٣٠%	٣٢%	٧%

* للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة ملحق (٣) القوائم المالية لشركة المنصور للصناعات الدوائية قبل وبعد التعديل.

ويتضح من الجدول (٧) تحقق نسب تغير متفاوتة للمؤشرات المالية في شركة المنصور للصناعات الدوائية، إذ تشير النتائج ذات الصلة بمؤشر النشاط (إدارة الأصول) إلى أن الشركة عينة البحث قد سجلت نسب تغير جوهرية ناتجة عن الإقرار بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وذلك بالزيادة في مؤشر دوران الأصول الثابتة والتي بلغت (٣٤%) وهي نسبة عالية ومؤثرة بشكل إيجابي في مضمون القوائم المالية لتلك الشركة مما يدل على الإستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة وتعطي مؤشر لمستخدمي تلك القوائم على قوة إستغلال الشركة لأصولها الثابتة، كما وسجلت نسبة تغير بالزيادة أيضاً في مؤشر دوران مجموع الأصول والتي بلغت (٤%) بسبب تأثر إجمالي الأصول بخسارة انخفاض القيمة والتي انعكست إيجابياً في مضمون القوائم المالية وتعد معلومة ملائمة تشير إلى الاستخدام الكفء للأصول لتوليد الإيرادات أي إستغلال الشركة وانتفاعها بكامل أصولها.

كما وتشير النتائج ذات الصلة بمؤشر الربحية بأن الشركة عينة البحث قد سجلت نسبة تغير بالإنخفاض في مؤشر صافي الربح إذ أثار الإقرار بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة سلباً في صافي أرباحها ومن ثم حققت إنخفاضاً جوهرياً في نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات بلغت (٧٣%) ويعد ذلك مؤشراً سلبياً لمستخدمي القوائم المالية إذ يدل على انخفاض قدرة الشركة عينة البحث على توليد الأرباح من مبيعاتها، ويوضح مؤشر العائد على الإستثمار أن الشركة عينة البحث تحقق نسبة تغير جوهرية بالإنخفاض بلغت (٧١%) ناتجة عن الإقرار بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والتي انعكست سلباً في مضمون القوائم المالية لتلك الشركة إذ أثرت تلك الخسارة سلباً في صافي أرباحها فضلاً عن إجمالي أصولها (استثماراتها) مما يدل على إنخفاض جوهري في كفاءة إدارة تلك الشركة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، كما وقد حققت الشركة عينة البحث نسبة تغير جوهرية بالإنخفاض في مؤشر العائد على حق الملكية والتي بلغت (٧٠%) ناتجة عن الإقرار بخسارة انخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة والتي انعكست سلباً على صافي الربح فضلاً عن حصص المالكين من الأرباح ويعد ذلك مؤشر للمالكين على عدم كفاءة الشركة في إدارة مواردها مما يتطلب توجيه الجهد نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والذي سوف يحقق أفضل عائد ممكن على حق الملكية، ولقد سجلت الشركة عينة البحث نسبة تغير بالإرتفاع في مؤشر قدرتها الإيرادية بلغت (١٤%) ناتجة عن الإقرار بخسارة انخفاض قيمة أصولها غير المتداولة والتي أدت إلى انخفاض قيمة تلك الأصول التي تمثل مقام المعادلة في حين أن الربح التشغيلي الذي يمثل بسط المعادلة لم يتأثر بتلك الخسارة لكون تلك الخسارة ليست ذات صلة بالنشاط التشغيلي مما انعكست على قدرتها الإيرادية بالزيادة والتي تعطي مؤشر على زيادة مساهمة أصول الشركة في توليد الربح التشغيلي.



تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية- مساهمة خاصة

وبناء على النتائج المتحققة من استخدام مؤشر التقييم فقد سجلت الشركة عينة البحث نسبة تغير جوهريّة بالإنخفاض في مؤشر ربحية السهم الواحد من صافي الأرباح المتحققة إذ بلغت (٦٧%) ناتجة عن الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والتي أثرت بشكل سلبي في صافي أرباحها ومن ثم أدت إلى انخفاض حصة السهم الواحد من صافي الأرباح المتحققة ويعد ذلك مؤشراً للمستخدمين من أصحاب العلاقة في الشركة لتغيير توجيه قراراتهم الاقتصادية ذات الصلة، كما ويوضح مؤشر القيمة الدفترية بأن الشركة عينة البحث قد سجلت نسبة تغير بالإنخفاض بلغت (-٦%) متأثرة بالاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والتي انعكست بشكل إيجابي على القيمة الدفترية للسهم الواحد قياساً بقيمتها السوقية إذ كانت القيمة الدفترية للسهم الواحد والبالغة (١.٢٠) دينار قبل الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة قريبة من سعرها السوقي والذي بلغ في تاريخ إعداد القوائم المالية لسنة ٢٠١٢ مبلغ وقدره (١.٢١) دينار* ويعد ذلك مؤشر على أن أداء الشركة ونموها كان اعتيادياً وبعد الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة أدى ذلك إلى انخفاض حق الملكية ومن ثم انخفاض القيمة الدفترية للسهم الواحد إذ بلغت (١.١٣) دينار وقد أصبحت أقل من سعرها السوقي والبالغ (١.٢١) دينار ويعد ذلك مؤشراً للمستخدمين على التوقع بتحسين أداء ونمو الشركة.

أما مؤشرات إدارة المديونية أو الرافعة المالية فإن نتائجها تشير إلى أن الشركة عينة البحث قد سجلت نسبة تغير بالارتفاع في مؤشر المديونية (الإقتراض) بلغت (٥%) نتيجة الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة والتي أثرت سلباً في إجمالي الأصول وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع نسبة مديونية الشركة وبالتالي قد تواجه تلك الشركة صعوبات في الحصول على تمويل في المستقبل فضلاً عن فرض شروط إضافية غير مناسبة لقروض جديدة، كما وسجلت نسبة تغير بالارتفاع أيضاً في مؤشر نسبة الديون إلى حق الملكية بلغت (٧%) مما يدل على زيادة اسهام الدائنين في تمويل الشركة قياساً بمساهمة المالكين مما قد يعرضها إلى نفقات تمويل عالية ناتجة عن انخفاض اطمئنان الدائنين على قدرة الشركة على تسديد التزاماتها.

* البيانات ذات الصلة بسعر السوق للسهم الواحد للشركة عينة البحث متاحة في الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن التقرير السنوي الصادر عن السوق لسنة ٢٠١٢.

المحور الرابع / الإستنتاجات والتوصيات

تناول هذا البحث مفهوم الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وبيان تأثيره في بعض المؤشرات المالية للشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولاسيما الشركة عينة البحث، وناقش معيار المحاسبة الدولي ٣٦ مشاكل وخطوات الإعراف بخسارة الإنخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة والتي من شأنها أن تساعد في توفير معلومات ملائمة إلى مستخدمي القوائم المالية، كما حدد المعيار المتطلبات اللازمة لتحديد الأصول غير المتداولة التي قد تنخفض قيمتها والمؤشرات التي تدل على حدوث الإنخفاض في القيمة وتم تقسيم تلك المؤشرات إلى مؤشرات خارجية وداخلية إذ يتطلب المعيار المذكور أن يتم في كل تاريخ إبلاغ مالي تقدير ما إذا كانت هناك مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض في قيمة تلك الأصول وعند توفرها ينبغي إجراء إختبار إنخفاض القيمة وذلك بتقدير المبلغ القابل للإسترداد من إستخدامها ومن ثم مقارنة بقيمتها الدفترية بهدف ضمان تسجيل تلك الأصول بما لا يزيد عن مبلغها القابل للإسترداد وإذا كانت القيمة الدفترية تزيد عن المبلغ القابل للإسترداد يوصف الأصل بأنه قد إنخفضت قيمته ويتطلب في هذه الحالة الإعراف بخسارة الإنخفاض والإبلاغ عنها في القوائم المالية لما لذلك من تأثير في بعض المؤشرات المالية ذات الصلة .

ومما سبق توصلت الباحثتان إلى ما يأتي:

أولاً: هناك مؤشرات خارجية وداخلية في الشركة عينة البحث تدل على حدوث إنخفاض في قيمة الأصول غير المتداولة يلزم الإعراف بخسارة إنخفاض قيمة تلك الأصول المولدة للنقد. ومع ذلك لا تطبق الشركة عينة البحث متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة".

ثانياً: أظهر تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ " إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" على الشركة عينة البحث النتائج الآتية :

١. إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة (وحدة توليد النقد) وبشكل جوهري للشركة عينة البحث مما يتطلب الإبلاغ عن خسارة إنخفاض القيمة في القوائم المالية.

٢. أدى الإبلاغ عن خسارة إنخفاض قيمة وحدة توليد النقد إلى تخفيض الأرباح الظاهرة في نتيجة نشاط الشركة عينة البحث مما انعكس بدوره على قائمة المركز المالي وبالتحديد حقوق المساهمين فضلاً عن أن تلك الخسارة قد خفضت من القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة والظاهرة في قائمة المركز المالي للشركة عينة البحث .

٣. أدى الإبلاغ عن خسارة إنخفاض قيمة وحدة توليد النقد إلى تخفيض الفائض القابل للتوزيع وعلى وفق النسب المحددة لكل من إحتياطي التوسعات والإحتياطي القانوني والفائض المتراكم وحصصة ضريبة الدخل الظاهر في كشف الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر فضلاً عن فائض العمليات الجارية المرحلة الأولى والثانية في كشف العمليات الجارية لتلك الشركة.

ثالثاً: أظهرت نتائج الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة (وحدة توليد النقد) في الشركة عينة البحث تأثيراً ملموساً في بعض المؤشرات المالية ذات الصلة ومن بينها مؤشرات النشاط أو مؤشرات إدارة الأصول ومؤشرات الربحية ومؤشرات التقويم ، فضلاً عن مؤشرات إدارة المديونية أو مؤشرات الرافعة المالية وبالشكل الذي انعكس على مضمون القوائم المالية وما تحويه من معلومات محاسبية جديدة قد تمتلك تأثيراً مغايراً في توجيه سلوك المستخدمين صوب قرارات اقتصادية محددة بعد الأخذ في الحسبان الأهمية النسبية لخسائر انخفاض القيمة التي تم الإبلاغ عنها .

وبناء على ما سبق توصي الباحثتان بما يأتي:

أولاً: ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولا سيما الشركة عينة البحث بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة" وإتخاذ الإجراءات الآتية:

١. إجراء إختبار لإنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة (وحدة توليد النقد) في كل تاريخ إبلاغ مالي وذلك من خلال تحديد المؤشرات الداخلية والخارجية التي تدل على حدوث الإنخفاض في القيمة.

٢. تحديد الأصل غير المتداول أو وحدة توليد النقد الخاضعة للإختبار، ومن ثم تحديد القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المعرضة لإنخفاض القيمة.

٣. قياس القيمة القابلة لإسترداد الأصول غير المتداولة وذلك بإستخدام أحد مداخل القياس البديلة عن مدخل التكلفة التاريخية مثل مدخل القيمة العادلة أو مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ويفضل في هذا الخصوص استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لكونها تحقق نتائج معقولة يمكن الإعتماد عليها في تحديد تلك التدفقات.

٤. الإعتراف بخسارة إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة إن وجدت والإبلاغ عنها في القوائم المالية للشركة عينة البحث.

ثانياً: تقييم أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولا سيما الشركة عينة البحث بعد الإعتراف بخسارة إنخفاض قيمة الأصول غير المتداولة وذلك بإستخدام المؤشرات المالية التي تبين تأثير الإبلاغ المالي عن تلك الخسارة كمعلومة محاسبية في القوائم المالية وتأثر تلك المؤشرات بها والتي من شأنها أن توجه سلوك مستخدمي تلك القوائم بإتجاه قرار مختلف.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. الجعارات ، خالد جمال ،"معايير القوائم المالية الدولية " مكتبة الجامعة ، الشارقة ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨.

٢. الريشاني، سمير، انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٠٧.

٣. الشيخ، فهمي مصطفى، "التحليل المالي"، رام الله - فلسطين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.



تأثير الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية بالتطبيق على شركة المنصور للصناعات الدوائية- مساهمة خاصة

٤. العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية"، جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد، دار الكتب والوثائق - بغداد، ٢٠٠١.

٥. الفلاح، حسين جاسم، والحسنوي، عقيل حمزة، اختبار فساد الأصول طويلة الأجل دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٠٧.

٦. القاضي، حسين، وآخرون، "محاسبة البترول"، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٧. عابد، محمد نواف حمدان، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، ٢٠٠٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Anderson, Paul W.S., "Intermediate Accounting", New Caste, Upon-Tyne, England, May, 2010.
2. Beavon, Tim, "Asset Impairment-Testing for Impairment and Measurement", ٢٠١١.
3. FASB, Financial Accounting Standard Board, FAS 144, "Accounting for the Impairment or Disposal of Long-Lived Assets, 2001.
4. Gitman, Lawrence J., "Principles of Managerial Finance" Pearson Education Inc. 2003.
5. Hami. A, George. E, Peter. F, Accounting For Asset Impairment: A test For IFRS Compliance Across Europe, Cass Business School, City University, London, 2012.
6. IASB, International Financial Reporting Standards (IFRSs), London EC4M 6 X H United Kingdom, 2008.
7. Ivica, Trumbic, "Sustainability in Dictators and Strategic Environmental Assessment as Regional Planning Tools", The World Bank Sibenik - Knin and Zadar Counties, 2001.
8. Kevin. A, Alan. w, "Uncovering Creative Accounting", Pearson Education Limited, London, 2003.
9. Kieso, Donald E., Weygant, Jerry J., Warfield, Terry D., "Intermediate Accounting", 13th Edition Update Package, John Wiley & Sons, USA, 2009.
10. Leuz, C., D. Nada, and p. Wysocki, "Earning management and investor protection: An international comparisons", Journal of Financial Economics, 69, 2003.
11. Michelle. G, "Understanding Impairment Accounting: What It Is and When It Is Used", Q Finance, Australasian Business Intelligence, March, 2007.
12. Oduware, Uwadiae, "Asset Impairment - IFRS Watch", 2012.
13. Scatt Besley and Eugene F. Brigham, "Essential Of Managerial Finance", Harcourt Inc, 2000.



**Impact of non-current assets impairment reporting
on certain financial indicators application on Al-Mansour
Pharmaceuticals- a private corporation**

Abstract

This research deals with the financial reporting for non-current assets impairment from the viewpoint of international accounting standards, particularly IAS 36 "Impairment of non-current assets." The research problems focus on the presence of internal and external indicators on impairment of non-current assets in many of companies listed in Iraqi stock exchange. So it is required to apply IAS 36 to reporting for the impairment loss of assets since this impairment impact certain financial indicators. These indicators help users in their decision-making and forecasting future financial situation and the ability of the company to achieve future profits or maintain current profits. The research aims to shedding light on the concept of non-current assets Impairment and the application of IAS 36 and its impact showing in some financial indicators in the research sample company. The results showed the existence of a relationship between the financial reporting for the impairment of non-current assets and certain financial indicators relevant. As there are significant impact for reporting impairment losses of non-current assets in the company's research sample in some financial indicators and after the application of IAS 36 "Impairment of non-current assets" and clearly demonstrates it through the effect of rates of change of financial indicators in the financial statements for those Company before and after the Adjustment .

Key words: Non-current assets impairment, Cash Generating Unit, Financial indicators.